الأمم المتحدة

A/C.3/77/SR.17

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

Distr.: General
28 April 2023
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10:00

الرئيس: السيد بلانكو كوندي ..... (الجمهورية الدومينيكية)

المحتويات

بيان من رئيس الجمعية العامة

البند 68 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-23229 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 10:00.

بيان من رئيس الجمعية العامة

1 - **السيد كوروشي** (هنغاريا)، رئيس الجمعية العامة: قال إنه يود إخراج الوفود من منطقة الراحة. فالعالم يمر بلحظة حرجة، بسبب التحديات العالمية المتشابكة، بما في ذلك النزاعات المسلحة، وعمليات الضم غير القانونية، وتدمير البيئة الذي لا يمكن إنكاره، وتغير المناخ، وتصاعد كراهية الأجانب، وتزايد أوجه عدم المساواة. وقد تراجعت حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم نتيجة لهذه الأزمات المترابطة ترابطا عميقا والتي يجب معالجتها ككل. وهناك حاجة إلى إجابات فورية وحلول مستدامة. فالعمل بالطريقة المعتادة ليس خيارا متاحا.

2 - وقال إنه يتوقع ألا تكون قرارات اللجنة منحصرة في الجانب التقني. ويجب ألا يغيب عن الأذهان أن حقوق الإنسان لا يمكن إنكارها وأنها غير قابلة للتصرف وينبغي احترامها. وتتحمل اللجنة مسؤولية هائلة، لأنها تؤدي دورا حاسما في توجيه الإجراءات التي تُتّخذ على أرض الواقع. وقال إنه، لهذه الأسباب، لديه عدة طلبات للجنة. فأولا، ينبغي أن تكون قراراتها مفهومة. فلكي يكون لتلك القرارات أثر، يجب أن يفهمها الجمهور العالمي. وينبغي للوفود أن تسأل هل بإمكانها أن تشرح في دقيقة واحدة أهمية تلك القرارات وعمل اللجنة وكيف يسهم هذا العمل في إيجاد عالم أفضل. فعند الأزمات، ينبغي أن يكون إفهام هذه الأهمية ممكنا في 60 ثانية.

3 - وانتقل إلى الطلب الثاني، فقال إنه ينبغي للوفود أن تستمع إلى بعضها البعض وأن تتعاون فيما بينها. وخلال الدورة الحالية، سيشارك العديد من أعضاء الوفود في المفاوضات بالحضور الشخصي لأول مرة. وينبغي لهم أن يستفيدوا بشكل كامل من هذه الفرصة، لأن العلاقات الإنسانية تمثل جوهر الدبلوماسية. فقد ساهمت التفاعلات الافتراضية التي دامت سنتين ونصف السنة في تدنّي مستوى الثقة بين الوفود. وينبغي استغلال الدورة الحالية للدخول في حوار صادق. وينبغي أن تكون الوفود حاضرة في القاعة وأن تستمع إلى بعضها البعض وإلى مندوبي الشباب. وينبغي لها أن تعتمد على دعم منظومة الأمم المتحدة وأن تستفيد من مشورة منظمات المجتمع المدني وخبرتها. وأعرب عن ارتياحه لأن الرئيس قد عقد بالفعل جلسة إحاطة مع المجتمع المدني، وعن أمله في أن تستمر هذه الممارسة خلال الفترة المتبقية من الدورة.

4 - وانتقل إلى الطلب الثالث فقال إنه ينبغي النظر إلى جميع الأعمال من منظور إدارة الأزمات والتحول. فالحلول التي استُخدمت لمواجهة تحديات القرن العشرين قد لا تكون مناسبة للوقت الراهن. وفي حين أن هناك حاجة إلى إجراء تغييرات عميقة في العديد من العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فإن التحول مكلف: فهو يتطلب وضع الترتيبات القائمة على المحك. وينبغي السعي لإيجاد عوامل تغيّر قواعد اللعبة وحلول ناجعة ووضع رؤية. وينبغي تهيئة الظروف التمكينية لتحقيق تلك الرؤية.

5 - وأردف قائلا إن الجميع يجب أن يكون جزءا من الحل، بمن في ذلك النساء، فهن ما زلن في كثير من الأحيان مجردات من حقوق الإنسان الخاصة بهن، رغم أنهن يمثلن نصف البشرية. وفي الوقت الحالي، هناك ما قد يصل إلى 10 ملايين فتاة عرضة لخطر زواج الأطفال، وفي بعض المناطق تعود للظهور من جديد محاولات إبقاء الفتيات خارج المدارس. ومن شأن هذه المواقف أن تديم الفجوات الجنسانية، وهو ما يعوق بشكل خطير آفاق بناء عالم أفضل. غير أن العديد من النساء والفتيات يرفضن تعريفهن كضحايا فقط. فهن عناصر تغيير.

6 - واستطرد قائلاً إنه على الرغم من أن جميع البشر يولدون أحرارا ومتساوين، فإن الواقع الحالي لا يعكس ذلك. فما من بلد يتمتع بسجل مثالي في مجال حقوق الإنسان، ويتمثل دور اللجنة في ضمان احترام حقوق جميع الناس، بغض النظر عن النوع الجنساني أو العرق أو المعتقد أو الانتماء السياسي أو الأصل الإثني أو اللغة أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية أو الوضع من حيث الهجرة. وسيعالج عمل اللجنة العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص؛ وحماية حقوق الشعوب الأصلية والعمال المهاجرين؛ ووقف العمل بعقوبة الإعدام؛ وحرية الدين أو المعتقد. والأهم من ذلك أنه سيحدد حلولا للمشاكل. ولا تظهر الحلول بشكل تلقائي؛ بل يضعها الناس. ويمكن للجنة أن تبيّن للعالم ليس فقط مدى ترابط المشاكل، بل أيضا إمكانية أن تكون الحلول مترابطة أيضا. ويتعيّن الخروج من الصوامع الفردية إلى آفاق أرحب حتي من اللجنة نفسها. وينبغي للوفود أن تتفاعل مع منظومة الأمم المتحدة.

7 - وقال إن وظيفته كرئيس للجمعية العامة تتمثل في مد الجسور ومساعدة اللجنة على التوصل إلى قرارات هادفة. وهو يتلقّى دعما من فريق لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية سيكون شريكا في هذا المسعى. أما الوفود فوظيفتها إيجاد حلول تجعل العالم مكانا أفضل.

البند 68 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

(أ) **تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان** (A/77/40 و A/77/44 و A/77/228 و A/77/230 و A/77/231 و A/77/279 و A/77/289 و A/77/344)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (A/77/48 و A/77/56 و A/77/139 و A/77/157 و A/77/160 و A/77/162 و A/77/163 و A/77/167 و A/77/169 و A/77/170 و A/77/171 و A/77/172 و A/77/173 و A/77/174 و A/77/177 و A/77/178 و A/77/180 و A/77/182 و A/77/183 و A/77/189 و A/77/190 و A/77/196 و A/77/197 و A/77/199 و A/77/201 و A/77/202 و A/77/203 و A/77/205 و A/77/212 و A/77/226 و A/77/235 و A/77/238 و A/77/239 و A/77/245 و A/77/246 و A/77/248 و A/77/262 و A/77/262/Corr.1 و A/77/270 و A/77/274 و A/77/284 و A/77/287 و A/77/288 و A/77/290 و A/77/296 و A/77/324 و A/77/345 و A/77/357 و A/77/364 و A/77/487)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (A/77/149 و A/77/168 و A/77/181 و A/77/195 و A/77/220 و A/77/227 و A/77/247 و A/77/255 و A/77/311 و A/77/328 و A/77/356)

(د) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما** (A/77/36)

8 - **السيدة براندس كاريس** (الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان ورئيسة مكتب نيويورك للمفوضية السامية لحقوق الإنسان): تكلمت عبر اتصال بالفيديو، فعرضت التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/77/36). وقالت إن التقرير قدم لمحة عامة عن عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان خلال الفترة ما بين 1 كانون الثاني/يناير و 30 حزيران/يونيه 2022. وتواجَه اضطرابات كبيرة على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالمياه والطاقة وانعدام الأمن الغذائي؛ والكوارث الطبيعية المدمرة؛ وعدم الاستقرار المالي وارتفاع معدلات التضخم؛ والنزاعات؛ وأوجه عدم المساواة غير المسبوقة؛ واستمرار الإفلات من العقاب. ويولد التباين المتزايد بين المعايير الدولية والواقع المعاش على الأرض انعدام الثقة بين الشعوب والمجتمعات. وفي هذا السياق، تمثل رؤية الأمين العام المعنونة خطتنا المشتركة ونداءه إلى العمل من أجل حقوق الإنسان مخططاً تصميمياً للجهود المشتركة. ويمكن لنهج قائم على حقوق الإنسان أن يرشد اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة والتصدي للتهديدات الناتجة عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. وعندما يتم إعمال حقوق الإنسان بطريقة تحدث تغييرا ملموسا، فإنها يمكن أن تسد الفجوة بين المجتمعات، وتساعد على التصالح مع الطبيعة، وتحدد الطريق نحو التنمية المستدامة.

9 - **السيدة تشاندا** (سويسرا): قالت إن وفد بلدها يرحب بالتزام المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الذي أبرزه التقرير، بتعزيز مشاركة المواطنين وتعزيز الصلات بين ركائز الأمم المتحدة. وسألت عن الكيفية التي تتوقع المفوضية أن تعزز بها هذه الروابط.

10 - وقالت إن ولاية المفوضية عالمية ولا تتوقف عند حدود أقوى البلدان نفوذا. وتدعو سويسرا الدول إلى تزويد المفوضية بالموارد اللازمة للوفاء بولايتها. فإعمال حقوق الإنسان واحترامها أمران لا غنى عنهما لتحقيق الاستقرار ولتعزيز السلام والتنمية المستدامة. وستقوم سويسرا، بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، بتعزيز التزامها بوضع حقوق الإنسان في صميم قضايا السلام والأمن.

11 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، فقال إن المجموعة تعطي قيمة كبيرة لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها دون تمييز. وتعتقد المجموعة أيضا أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يوطدهما الحوار والتعاون، بما يتماشى مع مبادئ الحياد والموضوعية والشفافية وعدم الانتقائية وعدم التسييس وعدم المواجهة، وفي إطار من المساواة والاحترام المتبادل بين الدول. ويجب تنفيذ ولاية المفوضية السامية لحقوق الإنسان بطريقة لا تقوّض تلك المبادئ الأساسية، ويجب ألا تُستغَل هذه الولاية لتقويض سيادة الدول أو التدخل في شؤونها الداخلية.

12 - وقال إن المجموعة تكرر الإعراب عن رفضها القاطع لازدواجية المعايير في مجال حقوق الإنسان. وهي تعرب أيضا عن بالغ قلقها إزاء الانتشار المستمر والمتزايد للآليات والإجراءات التي يُدّعى أنها تُستخدم لإجراء تقييمات نزيهة لحالات حقوق الإنسان في

دول معينة، ولكنها في معظم الحالات لا تستوفي شرطي الموافقة والمشاركة من الدولة المعنية، وتعتمد على مصادر ثانوية متحيزة أو غير موثوقة، وتعزّز مخططات سياسية مشكوكا فيها. وفي هذا السياق، تلاحظ المجموعة أن تقييمات المفوضية تجاوزت ولايتها بصورة بالغة في بعض الحالات. وقال إن المجموعة تود أن تسمع آراء الأمينة العامة المساعِدة فيما يتعلق بالأثر السلبي للنهج الانفرادية، بما في ذلك التدابير القسرية الانفرادية، على حقوق الإنسان لأضعف الفئات في المجتمع.

13 - **السيد بيلديغوفيتش** (لاتفيا): أعرب عن الأسف لأن موارد الميزانية المخصصة لركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لا تزال غير كافية، الأمر الذي قد يهدد نجاح عمل المفوضية. ولذلك تواصل لاتفيا الدعوة إلى توفير التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به للتمكن من حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على نحو فعال. وتشعر لاتفيا بقلق بالغ إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في العديد من البلدان، بما فيها بيلاروس وروسيا وميانمار. ويساور لاتفيا القلق أيضا إزاء الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان للشعب الأوكراني نتيجة للحرب العدوانية الروسية، بما في ذلك عمليات الترحيل القسري وأعمال العنف الجنسي والتعذيب التي ترتكبها القوات الروسية، على النحو الذي خلصت إليه لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا.

14 - وقال إن لاتفيا تود أيضا أن توجه الانتباه إلى الحالة المتدهورة للسجناء السياسيين في بيلاروس وروسيا. فوفقا لمركز فياسنا لحقوق الإنسان، هناك 352 1 سجينا سياسيا في بيلاروس. ويُحتجز المدوّنون وروّاد الأعمال وأعضاء الحملات الرئاسية والمحتجون السلميون في السجون لمجرد أنهم مارسوا حقهم في المشاركة في التجمعات السلمية، والتعبير عن آرائهم، والمشاركة في الأنشطة السياسية. واستنادا إلى الأدلة المقدمة من مركز ميموريال لحقوق الإنسان، هناك 447 سجينا سياسيا في روسيا. وقضية فلاديمير كارا - مورزا، وهو سياسي روسي معارض بارز سُجن بسبب معارضته علناً للحرب في أوكرانيا، مثيرة للقلق بشكل خاص. وهو واحد من آلاف الأشخاص المحتجزين في جميع أنحاء روسيا والذين يواجهون غرامات وأحكاما بالسجن تصل إلى 15 عاما لقول الحقيقة.

15 - وقال إنه على ضوء القرار الأخير لمجلس حقوق الإنسان المتعلق بتعيين مقررة خاصة معنية بحالة حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي، سأل الأمينة العامة المساعدة عما ينبغي للأمم المتحدة أن تفعله أكثر من ذلك لمعالجة الحالة المروعة لحقوق الإنسان في هذا البلد. وتساءل أيضا عن الكيفية التي يمكن بها تحسين رصد الانتهاكات الروسية لحقوق الإنسان في أوكرانيا والإبلاغ عنها بحيث تصبح الأمم المتحدة مصدرا أكثر موثوقية للمعلومات في مجال مكافحة الإفلات من العقاب.

16 - **السيد غونزاتو** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قال إن وفد بلده يرحب بإصدار تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان المعنون "تقييم الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في منطقة شينجيانغ الإيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي، جمهورية الصين الشعبية"، الذي يمثل إضافة إلى مجموعة الأدلة القائمة بشأن هذه المسألة. ووفقا لذلك التقرير، فإن بعض انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة المرتكبة قد تشكل جرائم دولية، وتحديدا جرائم ضد الإنسانية. ويشدد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى العدالة والمساءلة، ويحث الصين على التعاون مع المفوضية في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى التعاون الكامل مع المفوضية ومع آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق السماح لها بدخول أراضيها.

17 - وقال إن مفوض الأمم المتحدة السامي الجديد لحقوق الإنسان سيبدأ ولايته على خلفية حرب القمع الروسية ضد أوكرانيا والهجمات على حقوق الإنسان في أجزاء عديدة من العالم. ويجب أن تظل الأمم المتحدة منارة لحقوق الإنسان العالمية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الذي أحرزته المفوضية ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا في مجالي بناء القدرات ومنع انتهاكات حقوق الإنسان، ويثني على العمل المنجز لتنفيذ سياسة العناية الواجبة وأطر الامتثال.

18 - وأشار إلى أن التقرير السنوي للمفوضة السامية يتضمن أمثلة على المساعدة التقنية لدعم تصميم وتنفيذ عمليات العدالة الانتقالية. وطلب إلى الأمينة العامة المساعدة الإفادة بتقييمها لعمليات العدالة الانتقالية الناجحة التي جرت مؤخرا وأن تحدد الأماكن التي ينبغي بدء عمليات جديدة فيها. وطلب أيضا معلومات مستكملة عن تنفيذ البُعد المتعلق بحقوق الإنسان في "خطتنا المشتركة".

19 - **السيدة هاملتون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن تقرير الأمين العام عن التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان (A/HRC/51/47) سيُعرض على اللجنة في 14 تشرين الأول/أكتوبر، في دلالة على أهميته بالنسبة لعمل الأمم المتحدة. وتشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ إزاء حالات حقوق الإنسان في إثيوبيا وأفغانستان وإيران وبيلاروس وسوريا وميانمار واليمن، وتقدر الجهود التي تبذلها المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتوثيق الانتهاكات

في تلك السياقات ولدعم المدافعين/المدافعات عن حقوق الإنسان. وتدين الولايات المتحدة بشدة الإبادة الجماعية المستمرة والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها جمهورية الصين الشعبية في شينجيانغ وانتهاكاتها في أماكن أخرى، بما في ذلك القيود البالغة الشدة التي تفرضها على ممارسة حقوق الإنسان في التبت، وتضاؤل مساحة الحكم الذاتي لهونغ كونغ. وتوجه الولايات المتحدة الانتباه إلى الإفادات الموثقة في تقييم المفوضية لشواغل حقوق الإنسان في منطقة شينجيانغ الإيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي بخصوص المراقبة والاحتجاز التعسفي والتعذيب وتدابير التعقيم القسري والسخرة وغيرها من الانتهاكات في التبت. وتدعو الولايات المتحدة الصين إلى التوقف عن ارتكاب الفظائع، وإطلاق سراح المحتجزين تعسفا، وإلغاء معسكرات الاعتقال التابعة لها، والكشف عن مصير الأشخاص المختفين، والسماح للخبراء المستقلين بالوصول إلى شينجيانغ دون عوائق.

20 - وأردفت قائلة إن الولايات المتحدة تلاحظ أيضا أن القوات الروسية ترتكب فظائع وانتهاكات مروعة في أوكرانيا، بما في ذلك حالات الاختفاء والتعذيب وتفريق الأسر والترحيل القسري وقتل المدنيين الأوكرانيين، بمن فيهم الأطفال. وتلاحظ الولايات المتحدة بقلق أيضا القمع المكثف للمعارضة داخل روسيا.

21 - وقالت إن الولايات المتحدة تلاحظ عدم وجود آلية دولية مستقلة في مجلس حقوق الإنسان للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن. ومن المخيب للآمال للغاية أن مقدمي قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات لليمن في ميدان حقوق الإنسان رفضوا رفضا قاطعا المقترحات البناءة التي قدمتها الولايات المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتعاون لضمان إعادة إنشاء آلية مستقلة جديدة في أقرب وقت ممكن. وسألت عن أفضل السبل التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تدعم مهمة المفوض السامي.

22 - **السيدة سكوتشيك** (بولندا): قالت إن بلدها يؤيد بقوة حقوق الفئات الضعيفة، مثل الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية أو عقائدية. وقد قدمت بولندا قرار مجلس حقوق الإنسان 5/51 بشأن دور الحكم الرشيد في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولا يزال البلد يعطي الأولوية لحالة حقوق الإنسان في أوروبا الشرقية. وقد أظهرت الحملة التي تشنّ في بيلاروس على الأصوات المعارضة بعد الانتخابات الرئاسية المزورة لعام 2020، والتدهور المتسارع لحالة حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي، والعدوان العسكري غير المبرر الذي شنته روسيا على أوكرانيا، أن حقوق الإنسان في تلك البلدان لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ للمفوضية السامية لحقوق الإنسان وللمجتمع الدولي بأسره.

23 - وقالت إن بولندا تشعر بالفزع إزاء الفظائع المروعة التي ترتكبها روسيا في أوكرانيا، وأنها وستواصل بذل الجهود للتخفيف من المعاناة الإنسانية. وقد استقبلت بولندا منذ بداية الحرب 2,3 مليون لاجئ أوكراني، معظمهم من النساء والأطفال. وتؤيد بولندا بقوة آليات مجلس حقوق الإنسان المكرسة لرصد حالة حقوق الإنسان في بيلاروس وأوكرانيا، ومؤخرا في روسيا. فهذه الآليات، التي تقدم مساهمات قيمة في التصدي للانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان وتعزيز ركيزة حقوق الإنسان، لا غنى عنها للحفاظ على مصداقية الأمم المتحدة بأسرها. ولذلك فهي تحتاج إلى تمويل كاف ويمكن التنبؤ به. وطلبت إلى الأمينة العامة المساعدة أن عرض أفكارها حول سبل ضمان عدم تقويض ولايات حقوق الإنسان بسبب تخفيضات التمويل المنطلقة من دوافع سياسية.

24 - **السيدة باناكين إيليل** (الكاميرون): قالت إن الأولوية القصوى لبلدها تتمثل في تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، لأنها أمور حاسمة للتمتع بجميع حقوق الإنسان. وترحب الكاميرون بالجهود التي تبذلها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في هذا الصدد. وسألت الأمينة العامة المساعدة عن التدابير التي سينفذها مكتبها لتعزيز الحق في التنمية على وجه الخصوص.

25 - وقالت إن الأولوية الثانية للكاميرون تتمثل في المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، ومقره ياوندي. فوفد بلدها يشعر بالقلق إزاء الحالة المالية للمكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا ويود أن يطّلع على الخطوات المتخذة لتنفيذ قرار الجمعية العامة 171/76 الذي يطلب إلى مفوضية حقوق الإنسان توفير موارد إضافية للمركز، بما في ذلك الموارد البشرية من داخل المنطقة دون الإقليمية.

26 - وقالت إن الأولوية الثالثة هي التمثيل الجغرافي العادل في مفوضية حقوق الإنسان. وطلبت إلى الأمينة العامة المساعدة أن تناقش التدابير المتخذة أو المتوخاة لضمان تمثيل الموظفين من البلدان النامية، ولا سيما الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي، على قدم المساواة على جميع المستويات.

27 - **السيد دا فونسيكا فرناندیس راموس** (البرتغال): قال إن بلده يؤكد من جديد التزامه القوي بتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها

واحترامها وإعمالها، بما فيها الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وعلى وجه الخصوص، ستواصل البرتغال توجيه الانتباه إلى قضايا مثل حقوق الإنسان والشباب، وحقوق الإنسان والصحة العقلية، وحقوق الإنسان في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتكرر البرتغال أيضا تأكيد التزامها بدعم استقلالية مفوضية حقوق الإنسان.

28 - وأشار إلى أن ركيزة حقوق الإنسان هي الأقل تمويلا من بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة، حيث تتلقى أقل من 7 في المائة من الميزانية الإجمالية. وتود البرتغال أن تسمع آراء الأمينة العامة المساعدة بشأن أفضل السبل لمعالجة هذه المسألة. وتود البرتغال أيضا أن تسمع الرد على السؤال الذي طرحه الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتطوير ركيزة حقوق الإنسان في سياق "خطتنا المشتركة".

29 - **السيد لامار** (لكسمبرغ): قال إن بلده يرحب باعتماد رؤساء هيئات المعاهدات مؤخرا لدورة الاستعراض التي مدتها ثماني سنوات، الأمر الذي من شأنه أن يوائم أساليب العمل ويزيد من إمكانية التنبؤ. ومما يؤسف له أن هناك مقاومة للاعتراف بالمساواة في الحقوق في جميع أنحاء العالم. وقال إن وفد لكسمبرغ يشكر المفوضية السامية لحقوق الإنسان على جهودها الرامية إلى الدفاع عن حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وهو يتساءل عن كيفية ضمان حقوق الإنسان الخاصة بهم.

30 - وقال إن لكسمبرغ تشدد على أهمية مشاركة المجتمع المدني في أعمال الأمم المتحدة. وهي ترحب بما جرى في عام 2022 من تكرار لممارسة اللجنة التي بدأت خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، والمتمثلة في إجراء حوار مع المجتمع المدني. وسأل الأمينة العامة المساعدة عن التدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها لإدماج المجتمع المدني في عمل اللجنة وكيفية ضمان عدم تعرض منظمات المجتمع المدني لأعمال انتقامية بسبب عملها مع الأمم المتحدة.

31 - **السيد شين** جونغيل (جمهورية كوريا): قال إن بلده يشعر بالقلق إزاء تدهور حالات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ويؤكد من جديد أن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة. ولضمان احترام حقوق الإنسان، يجب على المجتمع الدولي أن يتعاون لتعزيز القدرات ذات الصلة في البلدان النامية وأن يحشد إرادته السياسية. وأعرب عن تقدير جمهورية كوريا البالغ للتعاون الوثيق من جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن عدة قضايا تتعلق بحقوق الإنسان. ففي المقام الأول، كان من دواعي سرور جمهورية كوريا اتخاذ قرار مجلس حقوق الإنسان 12/51 بشأن الحكم المحلي وحقوق الإنسان، الذي أعد بالتعاون مع المفوضية، بتوافق الآراء في الأسبوع السابق في المجلس. وتعرب جمهورية كوريا أيضا عن تقديرها الكبير للدعم المتواصل الذي تقدمه المفوضية في معالجة مسألة التكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة وحقوق الإنسان. وقد قام بلده، في تعاون وثيق مع الفريق الأساسي المعني بالتكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة وحقوق الإنسان ومع المفوضية، بعقد مناسبة على هامش دورة مجلس حقوق الإنسان بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العصر الرقمي.

32 - وقال إن وفد بلده يود أيضا أن يبرز أهمية المفوضية في التصدي للعنف الجنسي والجنساني في حالات النزاع. وتتطلع الحكومة، التي أطلقت مبادرة العمل من أجل المرأة والسلام وتستعد للمؤتمر الدولي الرابع في هذا الصدد، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر 2022، إلى مواصلة التعاون مع المفوضية في هذا المجال.

33 - **السيدة بويست - كاثروود** (نيوزيلندا): قالت إنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تعزز بيئة آمنة وتمكينية للمجتمع المدني، وينبغي أن يتمكن المدافعون/المدافعات عن حقوق الإنسان من العمل في بيئة آمنة ومفتوحة. وعلاوة على ذلك، فإن أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة تؤثر على المدافعين/المدافعات عن حقوق الإنسان الذين ينتمون إلى الفئات الضعيفة أو المهمشة، بما في ذلك النساء؛ والأشخاص ذوو الإعاقة؛ والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين؛ والشعوب الأصلية ويجب على الدول أن تعمل معا لحماية الفئات الأكثر ضعفا.

34 - وقالت إن المفوضية السامية لحقوق الإنسان تؤدي دورا أساسيا داخل هيكل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حيث توفر أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية المطلوبة بشدة للبلدان التي تسعى إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. ولذلك تحث نيوزيلندا جميع الدول الأعضاء على التعاون مع الأمم المتحدة ودعم عملها وإدانة جميع أعمال التخويف والانتقام.

35 - **السيد تون** (ميانمار): قال إن القوات العسكرية في ميانمار تستهدف الآن أي طائفة تعتبر داعمة لمعارضيها. ويستمر تدهور حالة حقوق الإنسان في البلد، وترقى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان هناك إلى درجة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

36 - وأضاف قائلا إن المجلس العسكري غير الشرعي في ميانمار فشل في حكم البلد بطرق مجدية ومستدامة. فقد انهارت إدارته في كثير من المناطق بسبب تزايد المعارضة، وهو متشبث الآن بالسلطة عن طريق ممارسة الوحشية والإرهاب ضد شعب ميانمار. وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ كل ما في وسعه من خطوات لدعم شعب ميانمار، والعمل بطريقة منسقة لعزل الجيش ماليا وفرض حظر على الأسلحة. وسيواصل المجلس العسكري ارتكاب الفظائع إلى أن يتم وقفه.

37 - وسأل الأمينة العامة المساعدة عما ينبغي أن تفعله الدول الأعضاء لمنع ارتكاب مزيد من الفظائع العسكرية ولمساعدة شعب ميانمار وحكومة الوحدة الوطنية المنتخبة على استعادة الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون في البلد. وأعرب أيضا عن رغبته في الاستماع إلى أفكار الأمينة العامة المساعدة بشأن العواقب التي قد تلحق بفرص العودة الآمنة للروهينغيا إذا لم تتم استعادة الديمقراطية وسيادة القانون بسرعة في ميانمار.

38 - **السيد بيليبينكو** (بيلاروس): قال إن هيكل تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قد تم تحسينه، ولكن هذا ليس هو الحال بالنسبة لمحتواه. فلا يزال النص عبارة عن استنساخ صارخ للنقاط الرئيسية في خطاب الدول الغربية، وهو يجسّد وجهة نظر أحادية الجانب لمجموعة بلدان لا تخطئ، وهو توصيف لا يخضع إطلاقا لتحليل مفوضية حقوق الإنسان، ولمشاكل متعددة على صعيد حقوق الإنسان في سائر البلدان. وينبغي للمفوضية أن ترصد جميع البلدان على قدم المساواة، بما في ذلك البلدان التي كانت وفودها مستعدة في هذه الجلسة لمناقشة الحالة السياسية في الصين وبيلاروس وغيرهما من البلدان ذات السيادة، وليس الحالة في بلدانها.

39 - وأعرب عن استياء وفد بلده لأن التقرير لا يخصص حيّزا كبيرا للأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على حقوق الإنسان. ولذلك ذكر أن وفد بلده يود أن يعرف كيفية تقييم مفوضية حقوق الإنسان لأثر هذه التدابير على حقوق الإنسان، وماهية الأعمال الأخرى التي ستقوم بها في هذا الصدد، وبالأخص ماهية الخطوات العملية التي ستتخذها لمعالجة أثر هذه التدابير.

40 - وفيما يتعلق بفروع التقرير المتعلقة بعمل هيئات معاهدات حقوق الإنسان، قال أولا إن وفد بلده لا يؤيد الاقتراح الداعي إلى زيادة تمويل هيئات المعاهدات، إذ يعتقد أن إعادة توزيع الموارد الحالية سيكون هو الإجراء الأكثر فعالية. وثانياً، ينبغي ألا ينظر في تنفيذ الدول للمعاهدات الدولية إلا بشرط تقديم تقارير وحضور الوفد المعني. وأخيراً، ينبغي إنشاء عملية مفتوحة وشاملة للجميع لضمان جداول زمنية ثابتة يمكن التنبؤ بها لتقديم التقارير والتشاور، وذلك بتبسيط أساليب عمل هيئات المعاهدات، فهذه الأساليب لها تأثير كبير على كيفية تفاعل الدول مع اللجان.

41 - **السيدة ديل** (النرويج): تكلمت باسم بلدان الشمال الأوروبي (آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج)، فقالت إن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مكلفة بتحديد جميع حالات حقوق الإنسان الخطيرة والتحقّق منها والإبلاغ عنها. والتقييمات الموضوعية التي تجريها المفوضية بالاستناد إلى بحث مستفيض تشهد على نزاهتها.

42 - وأشارت إلى أن للمفوضية دورا حاسما في مساعدة الدول على تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وأعربت عن التأييد القوي من جانب البلدان التي تتكلّم باسمها لما تقدمه المفوضية من مساعدة تقنية ومساعدة في بناء القدرات، وكررت دعوة هذه البلدان إلى زيادة تمويل المفوضية من الميزانية العادية.

43 - وأضافت قائلة إن مجلس حقوق الإنسان تقع على عاتقه مسؤولية التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان أينما وقعت. ولذلك أعربت عن أسفها لأن أغلبية أعضاء المجلس صوتت ضد إجراء متابعة للتقييم الذي أجرته مفوضية حقوق الإنسان لشواغل حقوق الإنسان في منطقة شينجيانغ الإيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي في الصين.

44 - **السيد فرومان** (فرنسا): قال إن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء تقلّص عدد الفضاءات المخصصة للمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، أفاد بأن وفد بلده يؤيد عمل مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمفوضية ويدعو إلى استقلاليتهما. وتدين فرنسا بشدة جميع أشكال التخويف والتهديد والعنف والانتقام ضد الأفراد الذين تعاونوا مع منظومة الأمم المتحدة.

45 - وأضاف قائلا إنه ينبغي لجميع هيئات الأمم المتحدة وآلياتها المصمّمة لتعزيز حقوق الإنسان العالمية أن تواصل الاضطلاع بأنشطتها بتمويل منتظم وكاف يمكن التنبؤ به، مع الحرص أيضا على تحديث أساليب عملها ومواءمتها. ولذلك أعرب عن رغبته في معرفة ما يمكن فعله لكي تؤدي الملاحظات الختامية التي أدلى بها رؤساء هيئات المعاهدات في حزيران/يونيه 2022 إلى تقدم ملموس.

46 - **السيدة لانغرهولك** (سلوفينيا): قالت إنه ينبغي التشديد على العمل الهام الذي تضطلع به مفوضية حقوق الإنسان ليس فقط في جنيف ونيويورك، بل وعلى الأرض أيضا، وينبغي للدول أن تستفيد

بشكل كامل من المعلومات والمعارف الهائلة التي بحوزة المفوضية. ومن الضروري أن يكون للمفوضية صوت قوي بشأن الدور الوقائي لحقوق الإنسان، وبشأن تعزيز حقوق الإنسان، وبشأن العدالة والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا غنى في هذا الصدد عن تقارير المفوضية وتقييماتها.

47 - وأشارت إلى أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تعد مؤشرات هامة على احتمال نشوب نزاع في المستقبل، فسألت عن الكيفية التي يمكن بها تحسين التبادلات بين مفوضية حقوق الإنسان ومجلس الأمن.

48 - وأضافت قائلة إن سلوفينيا، إذ تؤكد من جديد دعمها القوي لاستقلالية مفوضية حقوق الإنسان، تدعو جميع الدول إلى التعاون مع المفوضية، بما في ذلك السماح لها بالوصول الكامل دون عوائق.

49 - **السيدة سيدانو** (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن بلدها يشعر بقلق بالغ إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان. وينبغي تناول حقوق الإنسان بطريقة شاملة تكفل مشاركة جميع الناس، دون أن يكون هناك أي مجال لعدم المساواة.

50 - وأضافت قائلة إن القضاء على الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان سيكون أساسيا لضمان الوفاء بالالتزامات بموجب القانون الدولي. وقالت إنها تودّ بالتالي أن تعرف ما يمكن أن تفعله الدول لتحسين المساءلة والعدالة فيما يتعلق بهذه الانتهاكات.

51 - وأعربت عن قلق الجمهورية الدومينيكية إزاء نقص التمويل لركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بما في ذلك لمفوضية حقوق الإنسان. وقالت إنها تدعو الدول بناء على ذلك إلى ضمان تزويدها بالتمويل والموارد اللازمة. وعلاوة على ذلك، ما زالت حقوق الشباب وحرياتهم الأساسية تُتجاهل، رغم ما تواجهه هذه الفئة باستمرار من تمييز وعقبات في التمتع بحقوقها الإنسانية. وبالتالي تود الجمهورية الدومينيكية الحصول على معلومات مستكملة عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المفوض السامي عن الشباب وحقوق الإنسان (A/HRC/39/33).

52 - **السيدة لورتكيبانيدزه** (جورجيا): قالت إن جورجيا تدين بأشد العبارات الممكنة العدوان العسكري الوحشي المبيَّت النية الذي شنّته روسيا على أوكرانيا دون مبرّر أو سابق استفزاز وضمها لأراضي أوكرانيا بشكل غير مشروع.

53 - وأضافت قائلة إن روسيا انتهجت نفس السياسة تجاه أوكرانيا وجورجيا، وهي بعد مرور 14 عاما على عدوانها العسكري الشامل ضد جورجيا، ما زالت تحتل إقليمي أبخازيا وتسخينفالي الجورجيين بصورة غير مشروعة.

54 - وأشارت إلى أن الاحتلال غير المشروع له أثر شديد على سكان المناطق المتضررة، الذين يعانون من العسكرة غير القانونية، وإقامة الحواجز الاصطناعية، وانتهاكات حقوق الإنسان المتزايدة باستمرار. وقد شهد حكم صادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير 2021 على انتهاك روسيا الجسيم للقواعد الأساسية للقانون الدولي، وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية مؤخرا أوامر بإلقاء القبض على الأفراد الذين يتحملون المسؤولية الجنائية عن جرائم الحرب التي ارتكبت خلال العدوان العسكري الذي شنته روسيا على جورجيا.

55 - وقالت إن روسيا تواصل منع الآليات الدولية لرصد حقوق الإنسان، بما فيها مفوضية حقوق الإنسان، من دخول المناطق الجورجية المحتلة.

56 - **السيد دريشر** (ألمانيا): قال إن بلده مستمر في الدعوة إلى إقامة صلة قوية بين مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان. وأشار في هذا الصدد إلى أن الإحاطات المتكررة التي تقدمها مفوضية حقوق الإنسان ذات أهمية حيوية لاتباع نهج متماسك إزاء حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة ولتعزيز حقوق الإنسان بصورة شاملة.

57 - وأضاف قائلا إن ألمانيا تفخر بأنها خامس أكبر مانح لمفوضية حقوق الإنسان، وإنها تعتزم زيادة دعمها المالي في عام 2023. كما تدعم ألمانيا بإخلاص جهود المفوضية لتحقيق مزيد من المساءلة في جميع أنحاء العالم، بوسائل منها عمل بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا.

58 - وأردف قائلا إن ألمانيا، بعد انتخابها مؤخرا لعضوية مجلس حقوق الإنسان، ستواصل العمل بشأن قضايا منها المساواة بين الجنسين، وحرية الدين والمعتقد، والحق في الخصوصية، وحقوق الإنسان المتصلة بتغير المناخ.

59 - وأعرب عن رغبته في معرفة الكيفية التي ستتابع بها مفوضية حقوق الإنسان تقييمها بشأن شواغل حقوق الإنسان في منطقة شينجيانغ الإيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي في الصين لعام 2022.

60 - **السيد بارغا سينترا** (البرازيل): قال إن الدول الأعضاء كلها لا تزال تواجه مهمة التغلب على التهديد الذي تشكله جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). فقد أبرزت الجائحة أن من الضروري مضاعفة الجهود الجماعية للكشف عن التهديدات والأزمات الصحية الجديدة، والتصدي لهذه التهديدات بطريقة سريعة وكفؤة ومنسقة، ومواصلة تعزيز النظم الصحية الوطنية وتكثيف التعاون الدولي. فلا يمكن أن يقتصر إنتاج التكنولوجيات الصحية الأساسية على عدد محدود من البلدان.

61 - وأضاف قائلا إن البرازيل ما انفكت تعمل بنشاط على مكافحة العنف والتمييز الجنسانيين وعلى تمكين المرأة. وتلتزم البرازيل التزاما تاما أيضا بالمفاوضات الجارية بشأن القرارات المتعلقة بحقوق الطفل وبالنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

62 - وأشار إلى أن التعاون في الأزمات الإنسانية يجب أن يستند إلى المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، وأن البرازيل سعت إلى المساهمة في جهود المساعدة الإنسانية.

63 - **السيدة مودرينكو** (أوكرانيا): قالت إن من الأهمية بمكان الحفاظ على وجود قوي ومستقل لحقوق الإنسان في أوكرانيا في سياق قيام روسيا بغزو أوكرانيا وشنها حربا عدوانية عليها بشكل شامل، مما تسبب في تدهور شديد وسريع لحالة حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن استمرار بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا في الرصد المنتظم والموضوعي والموثوق للحالة في أوكرانيا سيسهم في منع حدوث مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

64 - وأضافت قائلة إن العدوان المستمر الذي تشنّه روسيا يقترن بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ويشكل تدميرا متعمّدا لميثاق الأمم المتحدة. وإضافة إلى الأثر المدمر على ملايين الأوكرانيين وما لحق بهم من معاناة يعجز اللسان عن وصفها، فقد وضعت الحرب بلدانا أخرى عديدة على حافة المجاعة، وزادت من حدة الفقر المدقع، وأسفرت عن تهديد غير مسبوق بوقوع كارثة نووية، وقوضت سبل العيش وآفاق المستقبل لملايين من الناس. وينبغي رفض هذا الانتهاك السافر لحقوق الإنسان في جميع القارات رفضا قاطعا.

65 - وأردفت قائلة إن أوكرانيا تدعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع ارتكاب مزيد من الفظائع الشنيعة وضمان تحقيق مزيد من الإنجازات في ميدان حقوق الإنسان.

66 - **السيد المنصوري** (قطر): قال إن بلده، انطلاقا من التزامه بدعم مفوضية حقوق الإنسان حتى تتمكن من الاضطلاع بولايتها، تعهد بتقديم مليون دولار للفترة 2021-2023. وقد أوفت قطر بتعهدها بتقديم مليوني دولار لعامي 2021 و 2022. وتؤكد قطر أيضا أن استضافة مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية ودعمه لا يزالان أولوية عليا. وأعرب عن تطلع قطر إلى مزيد من التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان من أجل الوفاء بالتزام البلد بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

67 - **السيد أوهري** (ليختنشتاين): قال إن ليختنشتاين لا تزال تشعر بالقلق إزاء الأزمة الإنسانية والأمنية الشديدة في هايتي. وأعرب عن رغبته في معرفة طبيعة الدور الذي ستقوم به مفوضية حقوق الإنسان فيما يتعلق بهذه الحالة وما الذي يتعين أن تقوم به الأمم المتحدة.

68 - وأضاف قائلا إن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في أفغانستان ازدادتا سوءا منذ استيلاء طالبان على السلطة، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات. وسأل عن الكيفية التي تعتزم بها مفوضية حقوق الإنسان التصدي للحالة والتعامل مع من هم في السلطة.

69 - وأشار إلى أن حالة حقوق الإنسان في ميانمار تدهورت أيضا منذ انقلاب عام 2021. وتبيّن الهجمات الأخيرة على إحدى المدارس استمرار عدم احترام المجلس العسكري الحاكم للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأعرب عن رغبته في معرفة الكيفية التي ستتعامل بها مفوضية حقوق الإنسان مع أطراف النزاع في المنطقة، خاصة في ضوء مؤتمر القمة المقبل لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

70 - وأخيراً، سأل عن المدى الذي تخطط مفوضية حقوق الإنسان لبلوغه على صعيد المتابعة بخصوص سيادة القانون والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم وعلى صعيد زيادة تركيزها على هاتين المسألتين.

71 - **السيد إليزوندو بيلدن** (المكسيك): قال إن عمل مفوضية حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة ضروري لتوجيه الدول في تصديها للتحديات التي تواجهها في مجال حقوق الإنسان.

72 - وأضاف قائلا إن المكسيك تتفق مع الرأي القائل بأن التحديات العالمية الراهنة تستلزم حلولا عالمية، وأن من الضروري أن تعمل الدول والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى معا للدفاع عن ركائز الأمم المتحدة. ومن الأهمية الأساسية أن تجري الدول مناقشات بناءة تتيح لها التصدي للتحديات التي تواجهها البشرية في مجال حقوق الإنسان.

73 - وأعرب عن رغبة المكسيك في معرفة الكيفية التي يمكن بها للدول أن تعزز الروابط بين حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 و "خطتنا المشتركة".

74 - **السيد هاماموتو** (اليابان): قال إنه ينبغي احترام القيم العالمية في كل بلد، وإن حماية حقوق الإنسان هي المسؤولية الأساسية لجميع البلدان.

75 - وأضاف قائلا إن اليابان ندّدت علنا بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وشجّعت الجهود الطوعية التي يبذلها كل بلد عن طريق الحوار والتعاون، مع مراعاة الظروف المحدّدة. ولذلك تود اليابان أن تعرف كيف ستعمل مفوضية حقوق الإنسان مع فرادى الدول الأعضاء في هذا الصدد.

76 - **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء استخدام حقوق الإنسان كوسيلة لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على الحكومات غير المرضي عنها، بل وحتى ضد المنافسين. ولتحقيق أهدافها، تتعمد الدول الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة، الدفع بحالات لحقوق الإنسان إلى حافة الانهيار، حيث تطبّق التدابير القسرية الانفرادية بصورة نشطة، وتروّج لخطاب الكراهية بذريعة حماية حرية التعبير، وتشنّ حملات تضليل عدوانية. وحتى في هذه الجلسة، قامت وفود مختلفة بتشويه سمعة الاتحاد الروسي. وفعلت ذلك لاتفيا، على وجه الخصوص، رغم أنها تقوم هي نفسها بحملة مشينة ضد النصب التذكارية لمن حرروها من المحتلين الألمان الفاشيين، كما أنها تشن حملات لمنع الأطفال من التحدث بلغتهم الروسية الأم. ووجهت الولايات المتحدة، من جانبها، اتهامات عبثية لا أساس لها من الصحة ضد الصين فيما يتعلق بالأنشطة في شينجيانغ. وأعرب عن أسفه لأن المعلومات غير المبررة وغير الموضوعية الواردة في تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قد ساعدت على نشر هذه الاتهامات الكاذبة. ويدين الاتحاد الروسي جميع محاولات الغرب للتدخل في الشؤون الداخلية للصين والبلدان الأخرى التي تنفذ سياسات داخلية مستقلة، مثل بيلاروس.

77 - وأشار إلى أن دور مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في هذا السياق أكثر أهمية وضرورة من أي وقت مضى باعتباره ممثلا مستقلا وغير متحيز لحقوق الإنسان. ولذلك يأمل الاتحاد الروسي أن يتعامل المفوض السامي المنتخب حديثا مع مصدر انتهاكات حقوق الإنسان بدلا من عواقبها، وهو على استعداد للتعاون معه بشكل بناء وبطريقة تعود بالنفع على جميع الأطراف.

78 - **السيدة أوتشوا إسبيناليس** (نيكاراغوا): قالت إن الحوار والتعاون هما أفضل الأدوات لتسوية أي حالة، وهما يتطلبان احترام الشؤون الداخلية للدول، دون تدخلات وضغوط خارجية أو إخضاع حقوق الإنسان لشروط أو تسييسها.

79 - وفي هذا الصدد، ذكرت أن نيكاراغوا تؤيد الجهود التي تبذلها الصين لحماية سلامتها الإقليمية وسيادتها. وهي تعارض التدخل في شؤون الصين الداخلية وتسييس المنصات الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف.

80 - وأعربت عن تأييد نيكاراغوا للصين في تنفيذ سياسة "بلد واحد، ونظامين" في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة والتدابير المعتمدة لضمان استقرار النظام وطول بقائه.

81 - **السيد باسكوال** (شيلي): قال إن شيلي تشهد على العمل الهام الذي قامت به مفوضية حقوق الإنسان، التي قدمت المساعدة إلى شيلي في العمليات التشريعية والدستورية، وفي إعداد تقريرها الدوري الأخير إلى لجنة حقوق الطفل.

82 - وأضاف قائلا إن من الضروري دعم عمل مفوضية حقوق الإنسان في العناصر الاستراتيجية، مثل عدم التراجع فيما يتعلق بالعلاقات بين الجنسين وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وينبغي التركيز على أثر التكنولوجيات الجديدة على حقوق الإنسان والمواضيع الناشئة. وقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على حالات كانت موجودة من قبل ويتعيّن تناولها في المنتديات المتعددة الأطراف.

83 - وأردف قائلا إنه يلزم تعزيز آليات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ويمكن أن يسهم عمل مفوضية حقوق الإنسان في تنفيذ إطار معياري للمدافعين عن حقوق الإنسان.

84 - وتابع قائلا إن على الدول، لدى دعمها المفوضية وولاياتها، أن تكفل حصولها على التمويل الكافي.

85 - وأعرب عن ترحيبه باقتراح وضع جدول زمني يمكن التنبؤ به لهيئات المعاهدات، فهذا سيساعد على تجنب تفاقم التأخيرات التي طرأت على أعمالها بسبب جائحة كوفيد-19. وسأل عن الشكل الذي سيكون عليه الجدول الزمني وعن الكيفية التي يمكن بها للدول أن تساهم فيه.

86 - وأشار إلى أهمية تعزيز نظام متكامل للتوصيات لتيسير عمل اللجان والدول بتحسين الشفافية وإمكانية وصول المجتمع المدني. وتتيح الفترة الحالية الفرصة لتقييم أثر مجلس حقوق الإنسان وغيره من البنى التحتية ذات الصلة. وينبغي للدول أن تدرس كيف يمكنها تحسين فعالية المجلس وأثره في حماية حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالمواضيع الصعبة.

87 - **السيدة بوكورو** (المملكة المتحدة): قالت إن تقييم مفوضية حقوق الإنسان لشواغل حقوق الإنسان في منطقة شينجيانغ الإيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي لعام 2022 كان تقريرا شاملا وموضوعيا ومستقلا أكّد المخاوف المتعلقة باحتمال وقوع جرائم ضد الإنسانية. وأضافت أن قراءة النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا فيما يتعلق بآثار العدوان الوحشي الذي شنته روسيا على أوكرانيا على حقوق الإنسان تثير الرعب.

88 - وسألت كيف يمكن للدول أن تدعم عمل مفوضية حقوق الإنسان لكي تكون أقدر على إخضاع جميع الدول للمساءلة.

89 - **السيد كيم** نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إنه ينبغي معالجة قضايا حقوق الإنسان من خلال تعزيز التعاون الدولي والحوار البناء على أساس عادل ومتكافئ.

90 - وأضاف قائلا إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترفض جميع المحاولات الرامية إلى تسييس حقوق الإنسان وإساءة استخدامها عن طريق اتخاذها أداة للتدخل في شؤون دول ذات سيادة. وقال إنها تعارض أيضا ما يجري من تزايد للولايات والآليات الموجّهة ضد بلدان معينة.

91 - وأعرب في هذا الصدد عن أسفه للتقييم الذي قامت به مفوضية حقوق الإنسان مؤخرا بشأن منطقة شينجيانغ الإيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي، فهذه مسألة داخلية تخصّ الصين. وقال إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تكرّر الإعراب عن دعمها لموقف الصين في الدفاع عن سيادتها وأمنها وسلامتها الإقليمية. وقال إنها تعرب أيضا عن تقديرها للجهود التي بذلتها الصين والإنجازات التي حققتها في ميدان حقوق الإنسان ومساهمتها في التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان.

92 - **السيدة المهيد** (المملكة العربية السعودية): قالت إن بلدها يدعم جهود المجتمع الدولي لضمان التعافي من جائحة كوفيد-19 بشكل فعال. وترحب المملكة العربية السعودية بالجهود المبذولة لمد الجسور بين مختلف المنظمات الإقليمية والدولية. فمن المهم تعزيز تعددية الأطراف من أجل مواجهة الصدمات والأزمات في المستقبل. وفي هذا السياق، ذكرت أن المملكة العربية السعودية على استعداد للتعاون مع جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والاضطلاع بالتزاماتها بموجب الصكوك المختلفة. وأضافت أن البلد قطع أشواطا كبيرة في تعزيز حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة، تماشيا مع دستوره وقيمه الدينية وخصوصياته الثقافية.

93 - وأعربت عن ترحيب المملكة العربية السعودية بالجهود التي تبذلها لجنة التحقيق الوطنية اليمنية وتحث المجتمع الدولي على بناء قدرات اللجنة وتقديم الدعم التقني لها. وأعربت أيضا عن ترحيب المملكة العربية السعودية باتخاذ قرار مجلس حقوق الإنسان 39/51 بشأن تقديم المساعدة التقنية إلى اليمن وبناء قدراته في ميدان حقوق الإنسان. فالسبيل الوحيد لإنهاء الأزمة ووضع حد لمعاناة الشعب اليمني هو التوصّل إلى حل سياسي وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص القرار 2216 (2015)، والمبادرات الدولية والإقليمية. وتدين المملكة العربية السعودية ممارسات الحوثيين الذين أحبط تعنتهم محاولات تمديد وقف إطلاق النار، مما أسفر عن تفاقم الحالة الإنسانية وازدياد شدة معاناة الشعب اليمني. وتدعو المملكة العربية السعودية إلى الحوار البناء ورفض الممارسات المسيسة والانتقائية التي ترمي إلى تحويل الأمم المتحدة إلى منبر لخدمة المخططات الأيديولوجية والسياسية ولإضفاء الشرعية على الادعاءات الكاذبة.

94 - **السيد داي** بينغ (الصين): قال إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يتطلبان مسؤولية مشتركة من جانب المجتمع الدولي. ويجب أن تستند مداولات حقوق الإنسان الخاصة بكل بلد إلى ظروفه الوطنية واحتياجات شعبه. والصين لا تقبل أن تلقى عليها عظات استعلائية بشأن قضايا حقوق الإنسان، وهي تعارض تسييس قضايا حقوق الإنسان واتباع ازدواجية المعايير بشأنها. فقد وجهت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا وبلدان غربية أخرى أصابع الاتهام إلى البلدان النامية بينما غضت الطرف عن سجلاتها في مجال

حقوق الإنسان، فكشفت عن مخططاتها السياسية المتمثلة في استخدام حقوق الإنسان كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وهذه البلدان، بما تمارسه من نفاق، هي في الواقع أكبر المخربين للتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان.

95 - وأوضح أن ما يسمى بتقييم الحالة في منطقة شينجيانغ الإيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي الذي أجرته مفوضية حقوق الإنسان ليست له الولاية القانونية ولا يحظى بموافقة البلدان المعنية ولا يتضمن حقائق تدعم ادعاءات المفوضية. وبالتالي، فإنه تقييم غير قانوني وباطل. فهذا التقييم يختلف اختلافا كبيرا عن التقييم الذي أجراه مفوض حقوق الإنسان السابق عقب زيارة قام بها إلى الصين، وقد تم إصداره في عجالة قبيل ترك المفوضة السامية منصبها. وهو نتاج شائه للدبلوماسية القسرية التي تنتهجها الولايات المتحدة ودول غربية أخرى. ويشكل رفض مجلس حقوق الإنسان لمشروع قرار يتعلق بشينجيانغ، ورفضه الاعتراف بالتقييم الذي أجرته مفوضية حقوق الإنسان، انتصارا لمعطيات الواقع وللحقيقة المجرّدة وللبلدان النامية الأخرى.

96 - ثم انتقل إلى موضوع هونغ كونغ فقال إنها تكتسب حياة جديدة كمركز مالي دولي، وإن سياسة "بلد واحد، ونظامين" قد اكتسبت زخما. فالصين تتقدم على جميع جبهات حقوق الإنسان، ومحاولة الولايات المتحدة لإخراج الصين عن مسارها سيكون مآلها الفشل. والأحرى بالولايات المتحدة والبلدان الأخرى أن تعالج سجلاتها السيئة في مجال حقوق الإنسان، التي تشمل الإبادة الجماعية للشعوب الأصلية، والتمييز العنصري المنهجي، ووحشية الشرطة ضد الأقليات العرقية، والتدابير القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية.

97 - وقال إنه من أجل كسب ثقة المجتمع الدولي، ينبغي للمفوضية إجراء التحقيقات وإصدار التقارير ذات الصلة من أجل مساءلة الولايات المتحدة عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان.

98 - **السيد كهاوباسيوت** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن بلده يقدر بشدة المشاركة البناءة والنهج القائم على الحوار في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك مبادئ عدم المواجهة وعدم التسييس واللاانتقائية.

99 - وأعرب عن تقدير جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية للتعاون والاستعداد اللذين أبدتهما حكومة الصين في الترحيب بزيارة المفوض السامي السابق لحقوق الإنسان إلى منطقة شينجيانغ الإيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي. وأضاف أن بلده يشيد بإنجازات الصين في القضاء على الفقر المدقع، واعتماد الرعاية الصحية الشاملة والتأمين الشامل ضد البطالة، وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والطفل، وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في البلد. أما القضايا المتعلقة بشينجيانغ وهونغ كونغ والتبت، فهي شؤون داخلية للصين.

100 - وقال إن اتباع النُّهُج الانفرادية والمسيّسة لحل قضايا حقوق الإنسان يتعارض مع مبدأ ميثاق الأمم المتحدة ولن يجلب سوى المواجهة والانقسام.

101 - **السيد غونزاليس بيماراس** (كوبا): قال إنه ينبغي الاسترشاد في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بمبادئ الحياد والموضوعية واللاانتقائية، وبروح الحوار والتعاون. ومع ذلك، لا تزال النُّهُج العقابية والممارسات الانتقائية والمعايير المزدوجة تطبق في ميدان حقوق الإنسان. ولا ينبغي استخدام الموارد المحدودة للمفوضية في مثل هذه الممارسات أو في الترويج لأفكار لم تتفق عليها الدول الأعضاء.

102 - واستطرد قائلا إنه ينبغي للمفوضية أن تزيد من تركيزها على تسليط الضوء على الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية. فهذه التدابير تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وما زال تطبيقها مستمرا بلا وازع من ضمير، وكثيرا ما يزداد أثرها سوءا في سياق جائحة كوفيد-19.

103 - وتابع قائلا إن الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من ستة عقود لا يعد مجرد انتهاك جسيم وصارخ ومنهجي لحقوق الإنسان الواجبة للشعب الكوبي، بل إنه يمنع كوبا أيضا من الحصول على الموارد اللازمة للنهوض بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهو العقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. ولذلك، فإن كوبا تود أن تعرف رأي الأمينة العامة المساعدة بشأن ما يمكن أن تفعله المفوضية لمعالجة أثر التدابير القسرية الانفرادية على حقوق الإنسان في البلدان المتضررة.

104 - **السيد أحمد** (ليبيا): قال إن وفد بلده يقدر الجهود التي تبذلها مفوضية حقوق الإنسان لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد أشارت الأمينة العامة المساعدة في عرضها إلى أهمية التعاون والدعم التقني المقدمين من المفوضية، وذكرت أن المفوضية وقعت مذكرات تفاهم مع بلدان مختلفة. وتساءل عن المعايير التي وضعتها المفوضية لتقديم المساعدة التقنية إلى الدول: فهل تقدم هذه المساعدة بناء على طلب الدول نفسها؟ أم أن المفوضية هي التي تقرر ما إذا كانت تلك المساعدة مطلوبة؟

105 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن بعض البلدان تواصل تسييس مسائل حقوق الإنسان وممارسة النفاق السياسي والترويج لنهج مضلل يطيل أمد الأزمة الإنسانية في عدة بلدان من بينها سورية. ويرى وفد بلده أن التقارير الوطنية التي تستهدف بلدانا بعينها دون غيرها مسيّسة وتشكل انتهاكا لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فمن المستغرب أن العديد من البلدان أهمل ذكر ما يحدث في أفغانستان وليبيا وأماكن أخرى. والأغرب من ذلك هو عدم وجود أي ذكر لانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالحصار المفروض على كوبا.

106 - وأوضح أن وفد بلده يرفض الادعاءات والاتهامات الواردة في بيانات الاتحاد الأوروبي وبلدان غربية أخرى ضد جمهورية الصين الشعبية في محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد وتقويض جهوده لحماية سيادته وسلامته الإقليمية. وقال إن وفد بلده يرفض أيضا كيل الاتهامات للاتحاد الروسي ويدين الاستفزازات المستمرة التي يتعرض لها السكان الروس الذين يعيشون في المناطق الناطقة بالروسية. ولسورية الحق في مواجهة الاحتلال الأجنبي، ولا سيما الاحتلال من جانب ما يسمى بالتحالف الدولي، والتدخل الأجنبي غير المشروع في الشؤون السورية.

107 - وقال إن وفد بلده يكرّر طرح سؤال وفد كوبا فيما يتعلق بالتدابير القسرية الانفرادية المفروضة على كوبا، والمفروضة كذلك على إيران وكوريا وبلدان أخرى.

108 - **السيدة بوشيخي** (المغرب): قالت إن المغرب ممتن للدعم الذي تلقاه من مفوضية حقوق الإنسان خلال دورة الاستعراض الدوري الشامل. فهذا الاستعراض عملية فريدة من نوعها، ومع بدء دورته الرابعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، سينظم المغرب بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان مناسبة بشأن المسائل المتعلقة بدعم الدول الأعضاء خلال إجراء الاستعراض الدوري الشامل والاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل.

109 - وأعربت عن ترحيب المغرب بالاهتمام الذي توليه المفوضية لمسألة حقوق الإنسان في الفضاء الرقمي. فتلك مسألة بالغة الأهمية بالنظر إلى انتشار الإنترنت وتكنولوجيات الاتصال الجديدة. وأعربت أيضا عن ترحيب المغرب بالعمل الذي تقوم به المفوضية في تعزيز الحق في التعليم وجعله أكثر بروزا داخل منظومة الأمم المتحدة.

110 - **السيد لامجي** (ألبانيا): قال إن ألبانيا تشعر بقلق عميق إزاء حالة حقوق الإنسان نتيجة للعدوان الذي شنته روسيا.

111 - ومضى يقول إن حقوق الإنسان هي مجموعة قيّمة من الأدوات لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام وحفظ السلام، وينبغي استخدامها على هذا النحو. وينبغي أن تؤدي المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان دورا كبيرا في الجهود المشتركة الرامية إلى وضع آليات للإنذار المبكر؛ وينبغي أن تؤخذ فكرة التحرّك المبكر لاتخاذ الإجراءات بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على محمل الجد.

112 - وقال إن ألبانيا تؤيد نداءات الأمين العام من أجل زيادة الاتساق بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة كجزء هام من خطته المتعلقة بمنع نشوب النزاعات.

113 - وأعرب عن رغبته في معرفة المزيد عن الجهود التي تبذلها المفوضية لتعميم استخدام المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان في الخطاب المتعلق بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام وحفظ السلام. وتساءل أيضا عن الكيفية التي يمكن بها تعزيز التعاون بين جنيف ونيويورك في هذا الصدد.

114 - **السيد بلوجي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن بلده ما فتئ يتفاعل مع الآليات الدولية ويتعاون معها، وإنه عقد عدة اجتماعات متخصصة في السنوات الأخيرة من أجل زيادة التفاعل مع المفوضية.

115 - وقال إن في توجيه الدعوة إلى المقررة الخاصة المعنية بالتدابير القسرية الانفرادية لزيارة إيران تمثل دلالة رمزية قوية على التزام البلد بالتعاون وعلى النهج الشفاف والبناء الذي يتّبعه إزاء آليات حقوق الإنسان. وقد أبرزت النتائج التي توصلت إليها المقررة الخاصة ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي نهجا مسؤولا وملتزما إزاء الدول التي تفرض التدابير القسرية الانفرادية، ولا سيما الولايات المتحدة.

116 - وقال إنه ينبغي لدى مواصلة النظر في مسائل حقوق الإنسان أن تؤخذ في الحسبان مبادئ العالمية والشفافية والحياد واللاانتقائية وعدم التسييس والموضوعية. وفي هذا الصدد، أعرب عن رفض إيران القاطع لما يسمى بالقرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في البلد ولأي ولايات ناتجة عنه. وأعرب أيضا عن إدانة إيران لتدخلات الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للدول المستقلة تحت ستار حماية حقوق الإنسان.

117 - **السيدة رزق** (مصر): قالت إن وفد بلدها يرحّب بتعميم مراعاة الحق في التنمية بوصفه حقا فرديا وجماعيا على حد سواء.

118 - وأضافت أن من المهم معالجة الآثار الإيجابية والسلبية للتكنولوجيات الرقمية الجديدة من حيث صلتها بحقوق الإنسان.

119 - وأشارت إلى أنه على الرغم من أن مصر تتمسك بمبدأ عدم التمييز، فمن المهم أن يظل عمل المفوضية ملتزما بحقوق الإنسان المتفق عليها دوليا وأن يكون متوافقا معها، وأن تمتنع المفوضية عن توسيع المسألة لتشمل فئات جديدة، مما قد يؤدي إلى تجزؤ حقوق الإنسان.

120 - وأعربت عن رغبتها في معرفة رأي الأمينة العامة المساعدة بشأن ما إذا كان التمويل المخصص لعمل المفوضية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية كافيا.

121 - **السيد مسعد** (الجزائر): قال إن بلده يؤكد التزامه بحماية حقوق الإنسان واحترام التزاماته بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرهما من الصكوك الدولية. ولا تزال الجزائر ملتزمة بدعم مجلس حقوق الإنسان بوصفه الهيئة المختصة بالنظر في حالات حقوق الإنسان في الدول بطريقة شاملة تفضي إلى تعزيز الثقة. وينبغي احترام هذا الاختصاص وتجنّب الكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بقضايا حقوق الإنسان. وتؤكد الجزائر مجددا في هذا السياق على أهمية التعاون التقني وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان وفقاً لاحتياجات الدول المعنية. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز التكامل بين آليات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية. وقال إن وفد بلده يطلب إلى الأمينة العامة المساعدة أن تقدم مزيدا من التفاصيل عن الجهود التي تبذلها المفوضية في مجال بناء القدرات، ولا سيما في البلدان النامية.

122 - **السيد بهان** (كمبوديا): قال إن جهود تعزيز حقوق الإنسان وتشجيعها يجب أن تتقيد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وينبغي معالجة أوجه القصور في حقوق الإنسان من خلال التعزيز لا الحماية؛ ومن خلال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لا توجيه أصابع الاتهام والتشهير والتسييس.

123 - وأعرب عن تأييد كمبوديا للخطاب القائم على الحقائق والتقييمات المنفّذة بعناية لكل بلد على أساس الموضوعية واللاانتقائية وعدم التسييس. وأضاف أن بلده يعارض بشدة الاتهامات التي لا أساس لها الموجهة ضد الدول، ويعارض التدخل في الشؤون الداخلية بذريعة حقوق الإنسان.

124 - وقال إن كمبوديا تثني على الصين لتعزيزها حقوق الإنسان بالتقيد بنهج محوره الإنسان، وأعرب عن تقدير بلده لإسهام الصين في قضية حقوق الإنسان الدولية.

125 - **السيدة غونزاليس** (كوستاريكا): قالت إن المفوضية قامت بدور كبير في ما تحقّق مؤخرا من اعتراف عالمي بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وعلى صعيد مكافحة العنصرية المنهجية.

126 - وأوضحت أن كوستاريكا، عقب انتخابها مؤخرا لعضوية مجلس حقوق الإنسان، تتطلع إلى العمل مع المجلس ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان من أجل النهوض التدريجي بحقوق الإنسان.

127 - وتساءلت عن أولويات المفوضية في الأشهر المقبلة. وسألت عن الكيفية التي تتوخى المفوضية من خلالها النهوض بحقوق الإنسان في سياق العصر الرقمي؟

128 - **السيد بالعبيد** (اليمن): قال إن حكومة بلده تؤكد التزامها بجميع حقوق الإنسان وفقا للقانون اليمني والقانون الدولي وبما يتماشى مع الهوية العربية والإسلامية للبلد. وترحب حكومة بلده بقرار مجلس حقوق الإنسان 39/51 الذي يشدد على أهمية دعم اللجنة الوطنية للتحقيق وبناء قدراتها. وقد عزز اليمن آلياته الوطنية للرصد والتحقيق، التي اضطلعت بأنشطة تقصي الحقائق وحققت في الجرائم وحاسبت مرتكبي الانتهاكات على أفعالهم، وذلك على النقيض من الآليات الدولية التي كثيرا ما تُستخدم كذريعة سياسية للتدخل في الشؤون الداخلية. وأعرب عن إدانة الحكومة اليمنية لعمليات ميليشيات الحوثي التي قامت بتعذيب المواطنين وإخفائهم قسرا، وباعتقال موظفي منظمات المجتمع المدني، وزرع الألغام الأرضية في المناطق المأهولة بالسكان، وارتكاب جرائم العنف الجنسي. وقال إن اليمن يدعو مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى إدانة تلك الانتهاكات.

129 - **السيدة براندس كاريس** (الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان ورئيسة مكتب نيويورك للمفوضية السامية لحقوق الإنسان): تكلمت عبر اتصال بالفيديو، فقالت إن هناك ارتباطا عضويا بين ركيزة حقوق الإنسان والركيزتين الأخريين المتمثلتين في السلام والأمن والتنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تعمل مفوضية حقوق الإنسان على تعزيز جميع الحقوق ومكافحة أوجه عدم المساواة، مما يسهم في منع النزاعات والتوترات الاجتماعية، ولديها أيضا مبادرات تدعم بشكل مباشر تنفيذ خطة عام 2030. ويعدّ نداء الأمين العام إلى العمل من

أجل حقوق الإنسان فرصة فريدة لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء لتعزيز الاتساق والتآزر بين الركائز. وتشارك المفوضية في تعزيز الصلات الرابطة بين الركائز، ومن ثم فإنها تدعم خطة الأمين العام المتعلقة بمنع نشوب النزاعات، إلى جانب جدول أعمال الحماية.

130 - ومضت تقول إن المفوضية قد عزّزت شراكتها الاستراتيجية مع لجنة بناء السلام، وهي تواصل أيضا تعاونها مع مجلس الأمن، حيث تقدم معلومات وتحليلات وبيانات عن حقوق الإنسان ليستنير بها المجلس عند اتخاذ قراراته ولمساعدته على الوفاء بولايته. غير أنه لا يزال هناك مجال لزيادة تعزيز التعاون بين مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن ولجنة بناء السلام، ولزيادة تعزيز إدماج المعلومات والخبرات في الآليات القائمة.

131 - ثم انتقلت إلى الأسئلة المتعلقة بـ "خطتنا المشتركة"، فقالت إنه ينبغي التشديد على مركزية حقوق الإنسان والصلة المباشرة بنداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. فالمفوضية تسعى جاهدة إلى تعظيم علاقات التآزر بين النداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان وبين "خطتنا المشتركة"، وقد أسهمت في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في عدة بلدان، حيث قامت بتحليل الثغرات في تلك الأطر وكيفية إدماج حقوق الإنسان وكيفية تحسين ذلك العمل. ويظل أهم جانب في المسألة هو كيفية ترجمة هذا العمل على أرض الميدان، ومن ثم فإن المفوضية تركز على الآثار التي تنشأ على الصعيد القطري.

132 - وأضافت أن المفوضية تعمل باستمرار على تحسين وتيسير وصول آليات حقوق الإنسان إلى المعلومات من خلال تدريب الأفرقة القطرية، وإجراء التحليلات على الصعيد القطري، وتوثيق عمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وتتضمن "خطتنا المشتركة" كفالة الاتساق بين جميع أجزاء الأمم المتحدة. وتعمل المفوضية مع كيانات أخرى استجابة لنداء الأمين العام إلى إبرام عقد اجتماعي جديد، وللإعلان بشأن الأجيال القادمة. وصحيح أن وفودا عديدة أشارت إلى القوى التي تقاوم إعمال حقوق الإنسان، ولكن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل سيكون فرصة فريدة لتنشيط الدعم في مجال حقوق الإنسان والتعبئة المشتركة.

133 - وأكّدت ما أشار إليه بعض الوفود من أن المفوضية لا تزال تعاني من نقص التمويل. فالمفوضية تركّز على تنفيذ خطة إدارية موسعة للفترة 2022-2023، ولكن ستكون هناك حاجة إلى تلقي الدعم من جميع المناطق. والنمو السريع في عدد الأنشطة الصادر بها تكليف وفي نطاقها لم تقابله زيادة في مخصصات الميزانية، وذلك بسبب عقبات ذات دوافع سياسية أو عقبات أخرى. والتمويل مهم من أجل دعم الولايات وتنفيذ المهام المسندة إلى المفوضية. وتتيح "خطتنا المشتركة" فرصة للدفع باتجاه زيادة الميزانية المخصصة للمفوضية.

134 - وقالت إن هناك حاجة إلى تمويل آليات حقوق الإنسان، وقد أدرج هذا التمويل في النداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان وفي "خطتنا المشتركة". وقد اتفق رؤساء هيئات المعاهدات على تنظيم الاستعراضات في دورة يمكن التنبؤ بها مدتها ثماني سنوات وغير ذلك من أساليب العمل المبسطة، ولكن الحالات المتراكمة لديهم تتطلب توفير موارد كافية لمعالجتها. وتعكف المفوضية على وضع تفاصيل تشغيلية لهذا الغرض، بما في ذلك تقدير التكاليف، وسيكون دعم الدول الأعضاء في كفالة توفير الموارد الكافية أمرا أساسيا في هذا الصدد.

135 - وتابعت قائلة إن المفوضية قد نفذت استراتيجيات وتدابير لزيادة التمثيل الجغرافي العادل، مما أدى إلى زيادة مشاركة المجموعة الأفريقية ومجموعة أوروبا الشرقية. وتوجد برامج، مثل برنامج الفنيين الشباب واستراتيجية للتنوع والإدماج، من أجل تحسين التمثيل الجغرافي داخليا، بما في ذلك في أساليب التوظيف؛ ومن شأن وجود إطار أقوى للمساءلة أن يساعد على كفالة المتابعة بخصوص هذه التدابير.

136 - وأشارت إلى أن مسألة العدالة الانتقالية مسألة طويلة الأمد ومعقدة. وكانت أنجح الأمثلة على العدالة الانتقالية أمثلة مرتبطة بسياقات بعينها، وكان تركيزها منصبّا على احتياجات الضحايا وحقوقهم مع كفالة اتباع نهج شامل. ويمكن رؤية هذه الأمثلة الإيجابية في كولومبيا وغامبيا، حيث أصدرت لجنة تقصي الحقائق في كل من البلدين تقريرها النهائي وخريطة الطريق مع إجراءات المتابعة المقرّرة والتأييد الكامل من الحكومة. ومما يؤسف له أنه بسبب النزاعات الجارية، سيكون هناك العديد من الحالات الأخرى التي ستكون هناك فيها حاجة إلى آليات العدالة الانتقالية. فمسألة العدالة الانتقالية لها صلات بالمساءلة، وهي مسألة أساسية وذات أولوية بالنسبة للمفوضية.

137 - واستطردت قائلة إن المفوضية تواصل دعم المساءلة بطرق مختلفة وتتفاعل مباشرة مع آليات المساءلة الدولية. ومن شأن الدعم المقدّم من الدول الأعضاء والأسئلة التي تطرحها بشأن هذا الموضوع أن يساعدا المفوضية على كفالة أن تظل المساءلة أمرا ذا أولوية.

138 - وأشارت إلى أن المفوضية قد أعربت عن قلقها إزاء عواقب التدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أثارت المفوضية هذه المسائل

مع الأطراف المعنية، وهي تواصل متابعة المسألة عن كثب. وعندما تؤثر التدابير على شعوب بأكملها، فإن أضعف أفرادها يكونون هم الأكثر تضررا بشكل مباشر، مما يؤدي إلى ظهور شواغل على صعيد حقوق الإنسان أو حتى إلى وقوع انتهاكات. وقد دعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى تخفيف العقوبات لتمكين المساعدة الطبية في مكافحة كوفيد-19، في حين دعت المفوضية إلى منح إعفاءات من العقوبات لأسباب إنسانية. وينبغي أن تؤخذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الاعتبار عند تصميم أنظمة الجزاءات، بحيث تراعى آثارها من البداية.

139 - وأردفت قائلة إن الطلب على التمويل المخصص للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتجاوز بكثير القدرة الحالية. وقد أولي المزيد من الاهتمام لهذه الحقوق بسبب أوجه عدم المساواة التي تم تسليط الضوء عليها خلال جائحة كوفيد-19، وبالتالي هناك حاجة إلى تعزيز التمويل.

140 - وأضافت أن المفوضية تركز على التصدي للعقبات التي تعترض إعمال الحق في التنمية من خلال الدعم المالي، والدعوة إلى تخفيف عبء الديون، واتخاذ تدابير لمراقبة التدفقات المالية، والتواصل مع الناشطين ومنظمات المجتمع المدني، والتعاون فيما بين الوكالات. ويعتبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب من الأمور المهمة، وستُبذل الجهود لتحقيقه. وستدعو المفوضية إلى إعمال الحق في التنمية في اتفاقات التجارة والاستثمار، وكذلك في تنفيذ هذه الاتفاقات.

141 - وشددت على ضرورة معالجة أوجه عدم المساواة التي تم تسليط الضوء عليها في السنوات الأخيرة. وقالت إن التراجع في العديد من أهداف التنمية المستدامة يشكل عقبة أمام التنمية ويحتاج إلى عمل مكثف. والبعد المتعلق بحقوق الإنسان في أهداف التنمية المستدامة واضح ويمكن معالجته من خلال البعد المتعدد الأطراف في "خطتنا المشتركة"، وإيجاد الحلول المشتركة، وإيجاد التوجيه المطلوب. وقد وفر استعراض مشترك بين الوكالات تحليلا قائما على الأدلة من أجل إدماج حقوق الإنسان في منظومات الأمم المتحدة الإنمائية، وهو أمر مهم لكفالة إدراج الصلة بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على الصعيد القطري. كما شاركت المفوضية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وساهمت بكتيب لتبادل المعارف لفائدة البلدان المقدّمة للاستعراضات الطوعية الوطنية في عام 2022. وتهدف مبادرة تعزيز القدرات على أرض الواقع إلى دعم تنفيذ خطة عام 2030، وقد قدمت المفوضية المساعدة إلى حوالي 50 مشروعا قطريا للأمم المتحدة.

142 - وقالت إن القضايا المتعلقة بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين تشكل أولوية بالنسبة للمفوضية التي تعمل عن كثب مع الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. وكجزء من مبادرتها "أحرار ومتساوون"، اضطلعت المفوضية بأنشطة لزيادة الوعي وقدمت الخبرة والمشورة التقنية. وخلال الاستعراض الدوري الشامل، تعهدت 140 دولة عضوا بالتصدي للعنف والتمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في هذا الصدد، فإن المفوضية ستواصل دعم هذا العمل.

143 - ثم تطرقت إلى القضايا المتعلقة بالتكنولوجيات الرقمية الجديدة، فقالت إنه من الضروري عند معالجتها إشراك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة، بما في ذلك شركات التكنولوجيا. وينبغي تطوير الآثار الإيجابية للتكنولوجيا، ولكن صمة ضرورة للتصدي لآثارها السلبية. وكجزء من مشروع تكنولوجي، تعمل المفوضية مع الشركات للتأكد من كون التوجيه مكيّفاً لملاءمة شركات التكنولوجيا ومن تنفيذه على النحو السليم.

144 - وتابعت تقول إن رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها يشكل جزءا أساسيا من معالجة الوضع في بلدان محددة. وفي بعض الأحيان تخلق عملية التحقّق وضعا يكون فيه الحصول على المعلومات الكاملة أثناء النزاعات الجارية مسألة تستغرق وقتا، مما يعطي الانطباع بأن تلك الحالات لا يتم الإبلاغ عنها بحجمها الحقيقي. ومن الضروري أن تقوم الدول الأعضاء بمساع لإتاحة وصول المفوضية إلى الأماكن بشكل كامل ودون عوائق، لأن ذلك يساعد في العمل المنجز على الأرض. وهناك ولايات جديدة لحالة حقوق الإنسان في روسيا وغيرها، سيتم الوفاء بها على أفضل وجه ممكن، كما سيتم دعم الولايات المستقلة دعما كاملا.

145 - وأضافت أنه من الضروري عدم إسقاط الحالة في ميانمار من أي جداول أعمال لحقوق الإنسان، وأن المفوضية على استعداد لجمع المعلومات ذات الصلة والإعراب عن شواغلها الخطيرة بانتظام. ولا يمكن أن تحدث عمليات الإعادة المحتملة إلى ميانمار إلا عندما

تكون الظروف مهيأة للعودة الطوعية والكريمة. وينبغي تشـــجيع جميع الآليات وعمليات التحاور القائمة لتحقيق هذه الغاية.

146 - وأعربت عن سـرور المفوضـية للتعاون مع الصـين من أجل النهوض بحقوق الإنســـان في البلد. وقد شـــملت زيارة مفوض الأمم المتحدة السـامي السـابق لحقوق الإنسـان مناقشـة على أعلى مسـتوى وفتحت قنوات لمزيد من الحوار والتعاون. وأعربت عن أمل المفوضـــية في التواصل مع الصين فيما يتعلق بالتوصيات المقدمة في تقييم منطقة شينجيانغ الإيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي.

147 - ثم انتقلت إلى الحديث عن هايتي، فقالت إن هناك مخاوف كثيرة بشـأنها. فبالنسـبة للبلدان المذكورة في إطار العديد من بنود جدول الأعمال الأخرى، من المهم تقديم الدعم للبعثات التي صـدر بها تكليف من مجلس الأمن. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن المفوضـــية مســـتعدة للقيام بدورها وتقديم الأدلة وبناء القدرات التقنية. والمفوضـــية مســـتعدة لقبول أي طلبات من الدول الأعضاء لإقامة تعاون تقني ولبناء القدرات، وهي تواصل توسيع قائمة البلدان التي أبرمت معها مذكرات تفاهم.

رُفعت الجلسة الساعة 12:45.